الأنباء
الجمعة 15 يونيو 2012

عمومية «منا القابضة» انتخبت مجلس إدارة جديداً لـ 3 سنوات مقبلة

مجاور: توصل «المصرية ـ الكويتية القابضة» إلى تسوية مبدئية مع الحكومة المصرية بشأن أرض العياط

ارجع الرئيس التنفيذي في شركة منا القابضة ناصر مجاور السبب الرئيسي وراء التأخير في اعداد البيانات المالية للشركة الى عدم ايجاد تقييم لأصول الشركة في مصر نتيجة الأحداث التي جرت هناك.

وأكد مجاور خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة للأعوام 2010 و2011 أمس بنسبة حضور بلغت 81,91٪ أن الشركة خلصت في النهاية الى اعتماد البيانات المالية مع تحفظ مدقق الحسابات على عملية التقييم.

وعن اتمام بعض العمليات مع اطراف ذات صلة والتنازل عن اصول وملكيات قال ان ذلك سيعود بفائدة على المساهمين، حيث جرى تنازل عن هذه الأصول لعدم القدرة على سداد الالتزامات الموجودة عليها.

وكشف مجاور عن توصل الشركة المصرية ـ الكويتية القابضة (شركة تابعة) الى تسوية مبدئية مع الحكومة المصرية بشأن ارض العياط مشيرا الى أن التسوية الخاصة بهذه الأرض ومساحتها 26 ألف فدان عبارة عن 3 الاف فدان ارض زراعية، والفي فدان حرم اثار، بالاضافة الى 21 ألف فدان يتم تحويلها الى عمران.

وانتقد مجاور اجراء قانون هيئة أسواق المال بقرار شطب الشركة، خاصة أنها قدمت كافة البيانات المالية قبل انتهاء المواعيد القانونية، وسداد رسوم اشتراك البورصة، الا أن الهيئة قررت شطب أسهم الشركة من السوق.

وأشار الى أن الشركة كانت حريصة على اعلام هيئة أسواق المال والبورصة بجميع الاجراءات التي تقوم بها ولديها نسخة من كافة المراسلات الرسمية بذلك، مشيرا الى أن الهيئة لم تنصت الى أكثر من طلب للشركة للقاء مجلس المفوضين وتوضيح السبب الرئيسي وراء شطب الشركة، وتحديد القصد من وراء توفيق الأوضاع، بالرغم من عقد لقاء مع أحد مسؤولي البورصة أكد خلاله على استيفائنا لجميع المتطلبات القانونية.

وذكر أن البورصة طلبت ضمن متطلباتها توضيحا حول موقف الشركة ووضعها المالي في حال سحب ارض مصر منها، وقامت الشركة بتقديم تصور كامل حول الموضوع للبورصة، بأنه في حال لم يتم التوصل الى تسوية ستنخفض حقوق المساهمين من 151 مليون دينار الى 90 مليون دينار، مطمئنا على الوضع المالي للشركة حتى ان وصلت الى هذا الوضع.

وأوضح أن الشركة لم تستطع التوصل الى السبب الحقيقي وراء شطب الشركة الى الآن، مشيرا الى أنه تم تقديم تظلم الى لجنة التظلمات، وموافاتها بجميع الأوراق والبيانات المالية التي طلبتها للفصل في الطعن المقدم على قرار هيئة الأسواق.

من جانبه ذكر العضو المنتدب خالد الجاسر في كلمته في التقرير المالي لعام 2010، أن حقوق الملكية انخفضت بنسبة قدرها 2,2٪ عن العام 2010، وبلغ صافي خسائر النشاط التشغيلي مبلغ قدره 665,7 ألف دينار، مقابل خسائر قدرها 653,8 ألف دينار في العام 2010، مشيرا الى ان السبب الرئيسي يرجع الى تدهور حالة السوقين الاقتصادي والعالمي والتي أدت الى اختفاء بعض الشركات القوية تماما عن السوق.

الشركة لم تستطع التوصل إلى السبب الحقيقي وراء شطبها وتم تقديم تظلم

ناصر مجاور وخالد الجاسر خلال عمومية «منا القابضة» (سعود سالم)

واضاف أن صافي الخسائر لمساهمي الشركة بلغ 3,39 ملايين دينار، مقابل صافي الخسائر العائد على مساهمي الشركة الأم بمبلغ وقدره 1,73 مليون دينار في العام 2010، لتصبح حصة خسارة السهم 5,51 فلوس تقريبا، ويرجع ذلك الى تقييم بعض الاستثمارات والأصول والمعدات بمبلغ 3,29 ملايين دينار، وذلك نتيجة عدم استقرار الاقتصاد المصري.

ووافقت العمومية على اقتراح احد المساهمين بالمضي قدما بمتابعة التظلم الذي رفع للجنة التظلمات ضد قرار هيئة أسواق المال بشأن قرار شطب أسهم الشركة، وتكليف مجلس ادارة الشركة باتخاذ جميع الاجراءات القانونية الأخرى ضد هيئة الأسواق والبورصة لحفظ حقوق المساهمين جراء تنفيذ قرار الشطب.

وأقرت الجمعية العمومية كافة البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للسنوات 2010 و2011، وأهمها انتخاب مجلس ادارة جديد لفترة الثلاث سنوات المقبلة وهم جمال السعيد، خالد الجاسر، د.محمود الجمعة، أحمد الخضري، شركة المجموعة الدولية للتنمية.

● عاطف رمضان

تقرير البورصة اليومي

البورصة تواصل النزيف.. والإحباط يسود المتداولين

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الثاني في شهر يونيو الجاري على مواصلة التراجع لكل المؤشرات لاستمرار موجة البيع التي تسيطر على مجريات التداول في الوقت الراهن، وأدت الى تراجع ملحوظ في جميع مؤشرات السوق خاصة السعري والوزني الى ما دون مستويات كان قد بلغها بشق الأنفس قبل هذه التراجعات المتتالية.

وتعرض المؤشر العام للسوق خلال التعاملات الى تراجع الى ما دون مستوى 5900 نقطة وتحديدا بعد مرور نصف ساعة فقط من التداول، حيث هوى المؤشر الى مستوى 5890 نقطة اثر عمليات بيع تركزت على مجموعة من الأسهم الرخيصة منها الخليجي والمنازل وأسهم تابعة لمجموعتي المدينة وايفا والشركات التابعة لها، حيث جنحت أغلب هذه الأسهم لتراجعات متفاوتة، وعزز من انخفاض السوق تراجع عدد من الأسهم القيادية خاصة في قطاع البنوك وعلى رأسها سهم بيتك.

وتراجعت أسهم قيادية أخرى منها زين والاتصالات وهي من الأسهم القيادية التي تؤثر على المؤشر الوزني، وأيضا هي ضمن مكونات المؤشر الجديد كويت 15 الذي تأثر بوضوح جراء تراجع هذه الأسهم فضلا عن أسهم أخرى في قطاع البنوك.

وكان من الممكن ان تزداد خسائر مؤشرات السوق لولا النشاط الايجابي القوي لعدد من الأسهم الرخيصة منها تمويل الخليج والميادين والمستثمرون وأدنك ورمال، وهو ما أحدث نوعا من التوازن النسبي خلال الجلسة التي شهدت قبل الإقفال عمليات شراء انتقائية تركزت على أسهم البنوك مما قلص من خسائر مؤشر القطاع، كما قلصت من خسائر كثير من الأسهم في قطاعات متنوعة وهو ما أدى الى تقليص ملحوظ في خسائر مؤشرات السوق، حيث قلص السعري خسائره من 30 نقطة الى 8 نقاط، والوزني من 1,3 نقطة الى 0,46 نقطة، كذلك كويت 15 الذي قلص خسائره من 2,3 نقطة الى 1,2 نقطة.

وباستمرار أداء السوق على هذا النسق من الضعف استمر أداء السيولة دون مستوى 15 مليون دينار، ومن المتوقع ان يستمر الأداء خلال الجلسات المقبلة على هذه الوتيرة ريثما تتضح الرؤية على المستويين السياسي والاقتصادي، فضلا عن أوضاع أسواق المال العالمية التي تشهد تقلبات ملحوظة في الوقت الراهن.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 8,23 نقاط ليستقر عند مستوى 5907,73 نقطة بانخفاض نسبته 0,14٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,46 نقطة بانخفاض نسبته 0,12٪ ليتراجع إلى مستوى 393,93 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,29 نقطة ليغلق عند مستوى 950,93 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 211,6 مليون سهم نفذت من خلال 4113 صفقة قيمتها 14,8 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 3٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 11٪، فيما انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 6,2٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 5,05 ملايين دينار تشكل 34,1٪ من الإجمالي، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 1,6 مليون دينار تمثل 10,8٪ من إجمالي القيمة.

وسجلت 5 قطاعات تراجعا بشكل متفاوت في جلسة أمس وهي التأمين، والخدمات المالية، والمواد الأساسية، والاتصالات، والبنوك، وسجلت 6 قطاعات ارتفاعات متفاوتة وهي: التكنولوجيا، والنفط والغاز، والخدمات الاستهلاكية، والسلع الاستهلاكية، والصناعية، والعقارات، فيما لم تتداول أسهم 3 قطاعات هي الرعاية الصحية، والمنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

8.23
نقاط تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,14٪ وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,46 نقطة بنسبة تراجع 0,12٪ وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,29 نقطة بنسبة تراجع 0,14٪.

211.6
مليون سهم تم تداولها بقيمة 14,8 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 34,1٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم تمويل الخليج على 10,8٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

5
قطاعات تراجعت أسهمها في جلسة أمس تصدرها قطاع التأمين بواقع 12,3 نقطة، فيما تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات المرتفعة بواقع 12,9 نقطة.

أخبار الشركات

تأجيل العمومية غير العادية لـ «مبرد»

تأجلت العمومية غير العادية لشركة مبرد للنقل، حيث كان من المفترض أن تناقش تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من 6 الى 5 أعضاء وتعديل نص المادة رقم 13 من النظام الأساسي للشركة، ليصبح النص بعد التعديل «يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من 5 اعضاء تعين الجهة أو الجهات التي يجوز لها انتداب ممثلين عنها في مجلس الإدارة بنسبة ما تملكه من الأسهم في الشركة وتنتخب الجمعية العامة الاعضاء الباقين بالتصويت السري».

● عاطف رمضان

تشكيل مجلس إدارة «عقارات الكويت»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة عقارات الكويت أفادته بأنه تم تشكيل مجلس إدارة الشركة للثلاث سنوات المقبلة على النحو التالي: ابراهيم صالح الذربان رئيسا لمجلس الإدارة وعضوا منتدبا وعصام محمد البحر نائبا للرئيس وعضوية كل من عثمان احمد السميط ومشاري عبدالله الدخيل واحمد فيصل القطامي وخالد سعيد السبيتة ومساعد السويلم ومرزوق جاسم البحر.

إعادة تشكيل مجلس إدارة «جراند»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) أفادته بأنه تم اعادة تشكيل مجلس الادارة ليصبح على النحو التالي: د.بشير صالح الرشيدي رئيسا لمجلس الادارة والشيخ احمد داود سلمان الصباح نائبا للرئيس وعضوية كل من سعد ابراهيم مكي ومبارك حمود الجناعي وعبدالجليل عبدالله علي القناعي.

«بوبيان الدولية القابضة» تخسر 8,9 ملايين دينار في 9 أشهر

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة أفادت بان مجلس الادارة قد اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 ابريل 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق في الـ 9 أشهر المنتهية في 30 ابريل 2012 خسائر قدرها 8,9 ملايين دينار ما يعادل خسارة للسهم بلغت 29,82 فلسا للسهم مقارنة مع خسائر بلغت 1,9 مليون دينار خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

«هيئة الأسواق» توقف تداول «بوبيان»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه تم إيقاف سهم بنك بوبيان عن التداول مؤقتا بناء على تعليمات هيئة أسواق المال، حيث ان «الهيئة» بصدد اصدار موافقتها على عرض استحواذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان، وسيتم اعادة سهم البنك للتداول يوم الاثنين المقبل في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا.

تتعلق بالإفصاحات عن الملكية والقيمة العادلة خلال دورة كي بي إم جي صافي المطوع

الشركات المدرجة نحو تطبيق معايير محاسبية دولية جديدة بحلول 2013

استعرض مكتب كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه المعايير الدولية للتقارير المالية في دورة تدريبية استمرت لمدة يوم واحد شارك فيها 70 مهنيا من مختلف قطاعات الأعمال والهيئات الحكومية.

وشارك فيها كل من الشريك المتخصص في المعايير الدولية للتقارير المالية بإدارة الممارسة المهنية (DPP) بمكتب كي بي إم جي بالإمارات يوسف حسن و المدير الرئيسي من مكتب كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه ـ الكويت بافيش غاندي المعايير الجديدة وأحدث تطورات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك المعايير التي مازالت في طور الإعداد.

وقد ركز يوسف حسن على المعايير الصادرة مؤخرا مثل: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 «البيانات المالية المجمعة»، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 «الترتيبات المشتركة» فيما استعرض بافيش المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 «الإفصاح عن حصص الملكية في المنشآت الأخرى» والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 الذي يحدد تعريف القيمة العادلة ويضع إطارا منفردا للمعايير الدولية للتقارير المالية لقياس القيمة العادلة ويتطلب الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من بدء سريان تلك المعايير اعتبارا من سنة 2013، إلا أن الأثر المحتمل لتطبيق تلك المعايير سيتطلب من المنشآت أن تقوم بمراجعة عملية حصر المعلومات المالية لديها استعدادا لتطبيق تلك المعايير عند بدء سريانها. وقد شهدت الدورة التدريبية تفاعلا من قبل المشاركين، حيث تبادل العديد منهم التجارب والخبرات الخاصة والتحديات في هذا المجال كما رحبوا بالاقتراحات المقدمة من قبل الآخرين وفريق عمل كي بي إم جي.

وتزداد أهمية المعايير الدولية للتقارير المالية مع قيام العديد من الدول باتخاذ المعايير الدولية للتقارير المالية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية أو إدراجها ضمن المعايير الوطنية القائمة.

ويلعب مكتب كي بي إم جي دورا مهما في مساعدة قطاع عريض من الشركات والهيئات على مواجهة الفرص والتحديات وتطوير أدائهم وزيادة قيمتهم.

من جانب آخر، قال الشريك الرئيسي بمكتب كي بي إم جي في الكويت صافي المطوع ان هذا الإقبال الكبير يعكس حرص المختصين بأمور المحاسبة والمال على مواكبة آخر التطورات في المعايير.

كما أضاف أن مكتب كي بي إم جي ملتزم بتقديم المساعدة والمشورة للمتخصصين في الأمور المحاسبية والمالية من خلال تقديم رؤية كي بي إم جي حول المعايير الدولية للتقارير المالية في الوقت المناسب، معربا عن سعادته وترحيبه بهذا الإقبال وتطلع مكتب كي بي إم جي إلى تقديم برامج مماثلة في المستقبل.

وفي ذات السياق، قال الشريك التنفيذي بمكتب كي بي إم جي في الكويت د.رشيد القناعي ان 2011 كانت هادئة نسبيا فيما يتعلق بالمعايير الجديدة التي بدأ سريانها، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر عددا من المعايير الجديدة الهامة التي سيسري تطبيقها خلال السنوات القادمة ومن المهم لقطاعات الأعمال أن تتفهم تأثيرها من الآن.

● محمود فاروق

جانب من الحضور خلال الندوة (أسامة أبوعطية)

عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح للعام 2011

الحميدان: «زيما القابضة» تدرس مشاريع في الكويت والخليج لتعظيم أرباحها

أكد رئيس مجلس إدارة شركة زيما القابضة تركي الحميدان أن الشركة تدرس العديد من المشاريع والفرص الاستثمارية في الكويت وبعض الدول العربية بغرض توظيف اموالها على المدى القصير والمتوسط لتعظيم ارباحها خلال السنوات المقبلة.

واضاف الحميدان خلال عمومية الشركة التي عقدت امس ان الشركة تكبدت خسائر لهذا العام نتجت في مجملها عن ارتفاع تكلفة التشغيل لإحدى الشركات التابعة نتيجة انتهاء العمل بأحد المشاريع التي كانت تنفذها لصالح احدى الوزارات، مع الاستمرار في احتساب اهلاك للمعدلات الخاصة بهذا المشروع، مشيرا الى انه تم استخدام جزء كبير من هذه المعدات في مناقصة جديدة تم ترسيتها على نفس الشركة التابعة وتم البدء فيها في الربع الأول من السنة المالية التي تنتهي في 2012/12/31 وجار استخدام باقي المعدات في أنشطة تشغيلية أخرى مما سيؤثر بالإيجاب في أرباح الشركة خلال السنة المالية 2012.

وقال ان التأخير في البدء في التشغيل لدى إحدى الشركات الزميلة خلال السنة المالية 2011 أدى إلى استمرار تحقيقها لخسائر، وقد بدأت هذه الشركة في التشغيل لخطوط انتاجها في شهر ابريل 2012 مما سيؤثر في دعم ارباح الشركة خلال السنة المالية 2012.

واوضح ان الشركة حققت خسائر قدرها 439 ألف دينار للعام 2011 مقارنة بأرباح قدرها 210 آلاف دينار للعام 2010.

واقرت العمومية العادية للشركة بنود أعمالها التي تضمنت عدم توزيع ارباح للعام 2011.

تركي الحميدان خلال عمومية «زيما القابضة» (سعود سالم)